

13 أبريل/نيسان 2017

معالي النائب مالكوم تورنبول  
رئيس الوزراء

الموضوع: تعليق المبيعات العسكرية إلى المملكة العربية السعودية

معالي رئيس الوزراء،

أكتب إليكم نيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للحصول على تفاصيل عن الصادرات العسكرية الأسترالية إلى السعودية وأعضاء آخرين في التحالف الدولي الذي تقوده في اليمن، ولمعرفة إذا ما استخدمت أسلحة صُدرت إلى السعودية في أي هجوم غير شرعي. نحث الحكومة على تعليق بيع الأسلحة أو أي مواد وتحويلها إلى السعودية حتى توقف هجماتها غير المشروعة في اليمن وتحقق بمصادقية بالانتهاكات السابقة المزعومة لقوانين الحرب.

في الأشهر الـ 12 الأخيرة، وافقت وزارة الدفاع على 4 طلبات تصدير عسكرية إلى السعودية بدون إعطاء أي تفاصيل إضافية عنها، وفوق صحيفة "سيدني مورنينغ هيرالد".

منذ 26 مارس/آذار 2015، قادت السعودية تحالفا يضم الأردن، الإمارات، البحرين، السودان، قطر، الكويت، مصر، والمغرب في عمليات عسكرية ضد مجموعة الحوثيين المسلحة وحلفائها في اليمن.

خلال السنتين الماضيتين، وثقت هيومن رايتس ووتش 62 غارة جوية أجراها التحالف يبدو أنها غير مشروعة، بالإضافة إلى ما يبدو أنها جرائم حرب، و18 هجوماً بالذخائر العنقودية المحظورة على نطاق واسع أصابت مناطق مدنية من بينها منازل وأسواق ومدارس ومستشفيات. ومن بين هذه الهجمات، الغارات الجوية التي ضربت سوقا مكتظا في شمال اليمن في مارس/آذار 2016 والتي قتلت 97 مدنيا من بينهم 25 طفلا. بالإضافة إلى غارة جوية أخرى استهدفت مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016 أودت بحياة أكثر من 100 شخص وجرحت المئات غيرهم.

وثقت الأمم المتحدة ومجموعات حقوقية عشرات الهجمات التي نفذها التحالف ويبدو أنها عشوائية وغير متناسبة. أظهر طلب لحرية المعلومات في يناير/كانون الثاني

Kenneth Roth, Executive Director

DEPUTY EXECUTIVE DIRECTORS

Michele Alexander, Development and Global Initiatives  
Nicholas Dawes, Media  
Iain Levine, Program  
Chuck Lustig, Operations  
Bruno Stagno Ugarte, Advocacy

Emma Daly, Communications Director  
Dinah PoKempner, General Counsel  
James Ross, Legal and Policy Director

DIVISION AND PROGRAM DIRECTORS

Brad Adams, Asia  
Daniel Bekele, Africa  
Maria McFarland Sánchez-Moreno, United States  
Alison Parker, United States  
José Miguel Vivanco, Americas  
Sarah Leah Whitson, Middle East and North Africa  
Hugh Williamson, Europe and Central Asia

Shantha Rau Barriga, Disability Rights  
Peter Bouckaert, Emergencies  
Zama Neff, Children's Rights  
Richard Dicker, International Justice  
Bill Frelick, Refugees' Rights  
Arvind Ganesan, Business and Human Rights  
Liesl Gemholtz, Women's Rights  
Steve Goose, Arms  
Diederik Lohman, acting, Health and Human Rights  
Graeme Reid, Lesbian, Gay, Bisexual, and Transgender Rights

ADVOCACY DIRECTORS

Maria Laura Canineu, Brazil  
Louis Charbonneau, United Nations, New York  
Kanae Doi, Japan  
John Fisher, United Nations, Geneva  
Meenakshi Ganguly, South Asia  
Bénédicte Jeannerod, France  
Lotte Leicht, European Union  
Sarah Margon, Washington, DC  
David Mepham, United Kingdom  
Wenzel Michalski, Germany  
Elaine Pearson, Australia

BOARD OF DIRECTORS

Hassan Elmasy, Co-Chair  
Robert Kissane, Co-Chair  
Michael Fisch, Vice-Chair  
Oki Matsumoto, Vice-Chair  
Amy Rao, Vice-Chair  
Amy Towers, Vice-Chair  
Catherine Zennström, Vice-Chair  
Michael Fisch, Treasurer  
Bruce Rabb, Secretary  
Karen Herskowitz Ackman  
Akwasí Aidoo  
Jorge Castañeda  
Michael E. Gellert  
Leslie Gilbert-Lurie  
Paul Gray  
Betsy Karel  
David Lakhdhir  
Kimberly Marteau Emerson  
Alicia Miñana  
Joan R. Platt  
Neil Rimer  
Shelley Frost Rubin  
Ambassador Robin Sanders  
Jean-Louis Servan-Schreiber  
Sidney Sheinberg  
Bruce Simpson  
Joseph Skrzynski  
Donna Slaight  
Siri Stolt-Nielsen  
Darian W. Swig  
Makoto Takano  
Marie Warburg  
Jan Weidner

2017 أن وزارة الدفاع في المملكة المتحدة كانت "تتابع" 252 انتهاكا محتملا لقوانين الحرب قام به التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

كما وثقت هيومن رايتس ووتش عدة انتهاكات ارتكبتها الحوثيون وحلفاؤهم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 4773 شخصا على الأقل وجرح 8272، معظمهم بسبب غارات جوية شنها التحالف بقيادة السعودية، وفق "المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان". وأعلنت "اليونيسف" في مارس/آذار 2017 أن أكثر من 1500 طفل قتلوا.

بعد مرور عامين على بدء النزاع، أصبحت اليمن على شفير المجاعة. يحتاج حوالي 19 مليون يمني، أي أكثر من ثلثي عدد السكان، إلى مساعدات إنسانية، من ضمنهم 9.6 مليون طفل، وفق الأمم المتحدة. كما فرض التحالف بقيادة السعودية حصارا بحريا على اليمن أدى إلى تفاقم الوضع. وقد شمل الحصار تحويل مسار السفن المحملة بالمواد الطبية الضرورية وتأخير شحنات السلع المدنية حتى 3 أشهر.

استمر التحالف منهجيا في عدم التحقيق في انتهاكات قوانين الحرب التي ارتكبتها قواته. كما فشل "الفريق المشترك لتقييم الحوادث"، الذي عينه التحالف، بالعمل بشكل مستقل وحيادي وشفاف. [نشر](#) الفريق نتائج تحقيقاته التي تختلف جذريا عن تلك التي وثقتها الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش وغيرها. يؤكد ذلك على ضرورة القيام بتحقيقات دولية مستقلة في الانتهاكات المزعومة.

تأمين الأسلحة والمواد لأطراف نزاع انتهكوا مرارا قوانين الحرب يجعل الموردين شركاء في جرائم الحرب التي يرتكبها هذا الطرف. على أستراليا الالتزام باتخاذ إجراءات تؤكد احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين.

كما أن على أستراليا، كونها دولة طرف في "معاهدة تجارة الأسلحة"، التقييم بموضوعية الخطر المحتمل في استخدام الأسلحة المرسله إلى طرف في النزاع اليمني في ارتكاب انتهاكات خطيرة أو تسهيلها. إن كان هذا الخطر واضحا وحقيقيا، يجب رفض إرسال الأسلحة.

نفهم أن وزير الصناعة الدفاعية كريستوفر باين قال إن طلبات الصادرات العسكرية تخضع لتدقيق صارم وثقيم وفق 5 معايير: الموجبات الدولية، الأمن القومي، حقوق الإنسان، الأمن الإقليمي والسياسة الخارجية.

لكن لا توجد أي معلومات إضافية عن نوع المواد العسكرية التي تمد أستراليا بها اليمن. نحثكم على نشر تفاصيل محددة حول الأسلحة والمواد التي تزود أستراليا بها السعودية وأعضاء آخرين في التحالف، بالإضافة إلى تأمين معلومات في حال استخدمت قوات التحالف الصادرات الأسترالية في هجمات غير شرعية. في جميع الحالات، على أستراليا تعليق مد السعودية بالأسلحة حتى توقف غاراتها الجوية غير الشرعية على اليمن وتفتح تحقيقا ذا مصداقية في الانتهاكات المزعومة.

تعليق بيع الأسلحة سيعطي السعودية إشارة واضحة أن الحكومة الأسترالية قلقة بشأن الانتهاكات المستمرة في اليمن، وملتزمة باتخاذ التدابير لضمان احترام قوانين الحرب، بما يشمل حلفاءها.

تظهر الدول التي تزود السعودية بالأسلحة ترددا متزايدا إزاء الاستمرار بالقيام بذلك. أصدر البرلمان الأوروبي في فبراير/شباط 2016 قرارا دعا فيه إلى فرض حظر على الأسلحة الأوروبية. في مارس/آذار 2016، صوت البرلمان الهولندي على حظر تصدير الأسلحة إلى السعودية. وفي أبريل/نيسان 2016، أوقفت الحكومة السويسرية رخصة تصدير لأنها خشيت من أن تُستخدم الأسلحة في اليمن. كما تُراجع السلطات القضائية البريطانية مسألة تصدير الأسلحة إلى السعودية.

في حال وُجد خطر مُحتمل باستخدام الأسلحة الأسترالية المُصدّرة إلى أعضاء آخرين في التحالف لارتكاب أو تسهيل انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب، يجب إيقاف التصدير إليها أيضا. مثلا، تلعب الإمارات دورا رئيسا في عمليات التحالف العسكرية في جنوب اليمن.

شكرا لكم على اهتمامكم بهذا الموضوع البالغ الأهمية، ونتطلع لتلقي ردكم. وسيكون من دواعي سرورنا لقاء موظفيكم لمناقشة هذا الموضوع أكثر.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

إيلين بيرسون  
مديرة مكتب أستراليا  
هيومن رايتس ووتش

نسخة إلى: سيناتور ماريز بين  
وزيرة الدفاع  
سيدني، أستراليا

نسخة إلى: النائب كريستوفر باين  
وزير الصناعة الدفاعية  
سيدني، أستراليا

نسخة إلى: دنيس ريتشاردسون  
سكرتير وزارة الدفاع